

2021/12/14

التقرير الصحفي اليومي



الاعتماد البريطاني لتخصص
اللغة الإنجليزية وأدابها.



أول جامعة أردنية تحصل على شهادة
ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات
التعليم العالي الأردنية.



الاعتماد البريطاني
على مستوى الجامعة



شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد
مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوى
الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.



جائزة الحسن للتميز العلمي.



الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم
المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.



الاعتماد الألماني الأوروبي
لقسم الكيمياء



شهادة الأيزو 2015:9001

9001 : 2008 الأيزو



الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	في مؤتمر بجامعة البترا حول الرعاية اللاحقة للنزلاء بني مصطفى: ضرورة تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح	8	الدستور
2.	مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		وكالة الأنباء الأردنية
3.	مؤتمرون: الرعاية اللاحقة للنزلاء ضرورة لحماية للمجتمع		وكالة الأنباء الأردنية
4.	مؤتمرون: الرعاية اللاحقة للنزلاء ضرورة لحماية للمجتمع		موقع المدينة
5.	مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		موقع المدينة
6.	مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		موقع نيروز
7.	مؤتمر يوصي بإنشاء مؤسسة للرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		وكالة الأنباء الأردنية
8.	مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		موقع جهينة
9.	بني مصطفى: ضرورة تقوية برامج تنمية قدرات النزلاء		موقع هلا
10.	العميد القضاة: نرحب بأفكار البرامج لتنفيذها داخل مراكز الإصلاح		موقع هلا
11.	توصية بإنشاء مؤسسة للرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح		موقع رؤيا
12.	وزير الداخلية: تنفيذ أوامر الدفاع وإجراءات بحق المخالفين	3	الدستور
13.	حالة عدم استقرار جوي مصحوبة بالأمطار اليوم	3	الدستور
14.	عويس قبول 45 ألف طلب للمنح والقروض	5	الدستور
15.	13 مليون طالب يدرسون بمؤسسات التعليم العالي العربية	6	الدستور
16.	42 وفاة و5256 إصابة بكورونا ونسبة الإيجابية 9.38%	7	الدستور
17.	المجلس التمريضي يهنئ الباحثين الأردنيين المصنفين بقائمة الأكثر تأثيراً	7	الدستور
18.	بحث التعاون الأكاديمي بين اليرموك والسفارة الأميركية	8	الدستور
19.	جدارا تبحث التعاون الأكاديمي مع الجامعات المكسيكية	8	الدستور
20.	اليرموك تهدي 6 آلاف كتاب لـ12 مدرسة ومؤسسة وطنية	9	الدستور
21.	كنانة: تعويض المحتوى التعليمي عن بعد ودوام الفصل الثاني وجاهياً	3	الرأي
22.	مطالب باستحداث مركز إسلامي يتبع لجامعة مؤتة	3	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

بنّي مصطفیٰ: ضرورة تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح

في مؤتمر بـ«البتراء» حول الرعاية اللاحقة للنزلاء

مأدبا - احمد الحراوي

Addustour Newspaper



ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

إلى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، «إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمائة»، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة

بدول المنطقة. وبيّنت أنه وفقاً لدراسة بعنوان «الجريمة والحد من العود الجرمي» أجرتها بها وزارة العمل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 في المئة.

ويستخدم مفهوم «العود الجرمي» للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجن.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

انطلقت امس في جامعة البتراء أعمال «مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل» بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

أكدت وزير دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع.

وقالت، «لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة».

وأضافت بني مصطفى، أن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث أن توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البتراء إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، ولتنوع الأكاديمي والشراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح



نسخ الرابط

🔍

عمان 13 كانون الأول (بترا)- انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البترا، أعمال "مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان. وأكدت وزير دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع. وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة".

وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث ان توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسره ومناطقهم ومجتمعاتهم. بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البترا إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، وللتنوع الأكاديمي والتراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج. ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحواجز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

الى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

وبينت أنه وفقاً لحراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 بالمئة.

ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجون.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

ويناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.

(بترا)ج بي/ع/لق/لح 13/12/2021 13:31

2.

مؤتمرون: الرعاية اللاحقة للنزلاء ضرورة لحماية للمجتمع

نسخ الرابط

🔍

عمان 13 كانون الأول (بترا)- جمال البواريد ويوسف أبو عبدون- يشكل النزول بعد الإفراج عنه من مراكز الإصلاح والتأهيل قنبلة موقوتة لاحتمالية عودته لارتكاب الجرائم ما لم تتدارك المؤسسات الرسمية والمجتمعية والخاصة الأمر، وتقدم له التأهيل والرعاية اللاحقة لإعادة إدماجه في المجتمع بعيدا عن وصمة الجريمة.

هذا ما أكدته مشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في رحاب جامعة البتراء اليوم بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وقال أستاذ القانون في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس في حديث لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن تنظيم المؤتمر جاء للإسهام في معالجة مسألة تمس المجتمع وهي احتمالية عودة النزلاء لارتكاب الجريمة التي تشكل في حال تفاقمها مساسا بالسلم المجتمعي، لافتة إلى أنه لم تتوافر لنزلاء مراكز الإصلاح برامج حقيقية ورعاية لاحقة.

وأشار إلى الجرائم التي هزت المجتمع الأردني في الزرقاء وأريد ارتكابها نزلاء لمراكز الإصلاح بعد خروجهم منها، منوها أن المؤتمر يخرج بتوصيات ستساعد على إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى عملية الرعاية اللاحقة للنزلاء بصورة مؤسسية وفاعلة.

وأكدت القاضية ايمان القطارنة من المجلس القضائي أن دراسة اجرتها وزارة العدل على 700 نزلاء أكدت ان السوابق الجرمية للنزلاء هي بسبب عدم حصولهم على فرصة عمل والنظرة المجتمعية السلبية تجاه النزلاء بعد خروجه من مراكز الإصلاح والتي تشكل عقبة في عدم ادماجه بالمجتمع بعد الافراج عنه.

واضافت انه يتوجب على المجتمع والدولة إيجاد هيئات ترعى النزلاء وإعادة تأهيله قبل الإفراج عنه والإعداد الجيد لذلك لتحقيق الامن المجتمعي والوطني من خلال تنفيذ برامج اجتماعية ونفسية واصلاحية وتأهيلية وتعليمية ومهنية شاملة لرعاية حقوق النزلاء القانونية والانسانية وصولا الى اصلاحه ليعود مواطنا صالحا.

وبينت ان التشريعات الناطمة لحياة النزلاء داخل مراكز الإصلاح وخارجها تتمثل بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل تضمن تقديم برامج تأهيلية للنزلاء بهدف حمايتهم ورعايتهم واعادة ادماجهم في المجتمع وتوفير لهم عملا شريفا الى جانب الحصول على حرفة للنزلاء تساعد في استئصال عوامل الاجرام وتعزيز الاتجاهات الاجتماعية والاخلاقية الصحيحة لديهم.

وشدد مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد عمار القضاة ان مهمة رعاية النزلاء واعادة تأهيلهم والسعي لعدم عودتهم لارتكاب الجرائم بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل هي مسؤولية المجتمع بمختلف بمؤسساته الحكومية والخاصة ولا تتحملها جهة بمفردها، مؤكدا ان مراكز الإصلاح تقدم برامج تأهيلية نفذتها خلال السنوات الاخيرة لمنع عودة النزلاء لارتكاب الجرائم.

وقال ان مراكز الإصلاح ترحب بأية فكرة أو مقترح لتنفيذه داخلها، لإضافتها لجملة من البرامج التي تنفذ في المراكز من برامج للدعم النفسي ومحاضرات متنوعة وبرامج رياضية وتأهيل مهني ونشاطات فنية وموسيقية.

وعرض حجم العمل والجهد الذي تبذله مراكز الإصلاح لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من الزوار يأتون يوميا للمراكز، اضافة الى اعداد اخرى يتم ايصالها يوميا للمحاكم منوها ان هناك استراتيجية وطنية لرعاية النزلاء والرعاية اللاحقة لهم والتي هي مسؤولية الجميع كون القانون نص على تشكيل لجنة عليا من مختلف الجهات الرسمية والخاصة لتنفيذ الرعاية اللاحقة ومنع العودة الى الجريمة.

وبين محمد شبانه من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ان الدراسة التي اجرتها وزارة العدل في 2019 وبحثت في العودة لارتكاب الجريمة من قبل نزلاء مراكز الإصلاح واستراتيجية مواجهتها في المجتمع الاردني وضعت سياسات قابلة للتطبيق للحد من الجريمة والعود الجرمي وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

واضاف ان الدراسة كشفت ان نحو 50 بالمئة من نزلاء المراكز اكدوا ان عدم وجود فرصة عمل سبب في عودتهم للجريمة، فيما أرجع 46 بالمئة عودتهم للجريمة لعدم تقبل المجتمع لهم، منوها ان تأمين فرص عمل للنزلاء المفرج عنهم واقامة مشاريع انتاجية صغيرة لهم والتنسيق مع مختلف الجهات المتخصصة تعلب دورا مهما في عدم عودتهم الى الجريمة.

—(بترا)

3.

مؤتمرون: الرعاية اللاحقة للنزلاء ضرورة لحماية للمجتمع

تم نشره الإثنين 13 كانون الأول / ديسمبر 2021 10:43 مساءً



المدينة نيوز :- يشكل النزول بعد الإفراج عنه من مراكز الإصلاح والتأهيل قبلة موقوتة لاحتمالية عودته لارتكاب الجرائم ما لم تتدارك المؤسسات الرسمية والمجتمعية والخاصة الأمر، وتقدم له التأهيل والرعاية اللاحقة لإعادة إدماجه في المجتمع بعيدا عن وصمة الجريمة.

هذا ما أكدته مشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في رحاب جامعة البتراء اليوم بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وقال أستاذ القانون في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس في حديث لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن تنظيم المؤتمر جاء للإسهام في معالجة مسألة تمس المجتمع وهي احتمالية عودة النزول لارتكاب الجريمة التي تشكل في حال تفاقمها مساسا بالسلم المجتمعي، لافتة إلى أنه لم تتوافر لنزلاء مراكز الإصلاح برامج حقيقية ورعاية لاحقة.

وأشار إلى الجرائم التي هزت المجتمع الأردني في الزرقاء وأربد ارتكبا لمراكز الإصلاح بعد خروجهم منها، منوها أن المؤتمر يخرج بتوصيات ستساعد على إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى عملية الرعاية اللاحقة للنزلاء بصورة مؤسسية وفاعلة.

وأكدت القاضي إيمان القطارنة من المجلس القضائي أن دراسة إجرتها وزارة العدل على 700 نزول أكدت أن السوابق الجرمية للنزلاء هي بسبب عدم حصولهم على فرصة عمل والنظرة المجتمعية السلبية تجاه النزول بعد خروجه من مراكز الإصلاح والتي تشكل عقبة في عدم ادماجه بالمجتمع بعد الافراج عنه.

وأضافت أنه يتوجب على المجتمع والدولة إيجاد هياكل ترعى النزول وإعادة تأهيله قبل الإفراج عنه والإعداد الجيد لذلك لتحقيق الامن المجتمعي والوطني من خلال تنفيذ برامج اجتماعية ونفسية وإصلاحية وتأهيلية وتعليمية ومهنية شاملة لرعاية حقوق النزول القانونية والانسانية وصولا الى اصلاحه ليعود مواطنا صالحا.

وبينت أن التشريعات الناطمة لحياة النزلاء داخل مراكز الإصلاح وخارجها تتمثل بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل تضمن تقديم برامج تأهيلية للنزلاء بهدف حمايتهم ورعايتهم وإعادة ادماجهم في المجتمع وتوفير لهم عملا شريفا الى جانب الحصول على حرفة للنزلاء تساعد في استئصال عوامل الاجرام وتعزيز الاتجاهات الاجتماعية والاخلاقية الصحيحة لديهم.

وشدد مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد عمار القضاة ان مهمة رعاية النزلاء وإعادة تأهيلهم والسعي لعدم عودتهم لارتكاب الجرائم بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل هي مسؤولية المجتمع بمختلف مؤسساته الحكومية والخاصة ولا تتحملها جهة بمفردها، مؤكدا أن مراكز الإصلاح تقدم برامج تأهيلية تغذيها خلال السنوات الاخيرة لمنع عودة النزلاء لارتكاب الجرائم.

وقال ان مراكز الإصلاح ترحب بأية فكرة أو مقترح لتنفيذه داخلها، لإضافتها لجملة من البرامج التي تنفذ في المراكز من برامج للدعم النفسي ومحاضرات متنوعة وبرامج رياضية وتأهيل مهني ونشاطات فنية وموسيقية.

وعرض حجم العمل والجهد الذي تبذله مراكز الإصلاح لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من الزوار يأتيون يوميا للمراكز، إضافة إلى أعداد أخرى يتم ابصارها يوميا للمحاكم منوها ان هناك استراتيجية وطنية لرعاية النزلاء والرعاية اللاحقة لهم والتي هي مسؤولية الجميع كون القانون نص على تشكيل لجنة عليا من مختلف الجهات الرسمية والخاصة لتنفيذ الرعاية اللاحقة ومنع العودة الى الجريمة.

وبين محمد شبانه من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ان الدراسة التي اجرتها وزارة العدل في 2019 وبحثت في العودة لارتكاب الجريمة من قبل نزلاء مراكز الإصلاح واستراتيجية مواجهتها في المجتمع الاردني وضعت سياسات قابلة للتطبيق للحد من الجريمة والعود الجرمي وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

وأضاف ان الدراسة كشفت ان نحو 50 بالمئة من نزلاء المراكز اكدوا ان عدم وجود فرصة عمل سبب في عودتهم للجريمة، فيما أرجع 46 بالمئة عودتهم للجريمة لعدم تقبل المجتمع لهم، منوها ان تأمين فرص عمل للنزلاء المفرج عنهم واقامة مشاريع انتاجية صغيرة لهم والتنسيق مع مختلف الجهات المتخصصة تلعب دورا مهما في عدم عودتهم الى الجريمة.

--(بترا)

4.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح

تم نشره الإثنين 13 كانون الأول / ديسمبر 2021 01:59 مساءً



جامعة البترا

المدينة نيوز :- انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البترا، أعمال "مؤتمر اللغاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان. وأكدت وزيرة دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع.

وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة". وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث إن توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البترا إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، ولتنوع الأكاديمي والثراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

إلى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تعريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

وبينت أنه وفقاً لدراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 بالمئة.

ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجون.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

وبناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.

- (بترا)

5.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

مؤتمر في جامعة البتراء حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح

مدارس و جامعات ⓘ الإثنين-12-2021 | 01:47 pm



نبروز الإخبارية :

انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البتراء، أعمال "مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وأكدت وزيرة دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع. وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة".

وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث أن توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البتراء إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، وللتنوع الأكاديمي والثراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

إلى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38,9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة. وبينت أنه وفقاً لدراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32,5 بالمئة. ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجون.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

ويناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.بتراء

6.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

مؤتمر يوصي بإنشاء مؤسسة للرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح

نسخ الرابط

🔍

عمان 13 كانون الاول (بترا)- اوصى المشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الانسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الذي انعقد اليوم في جامعة البتراء بضرورة الخروج باستراتيجية متكاملة تشارك فيها القطاعات الرسمية والاهلية التطوعية والقطاع الخاص للرعاية اللاحقة لتسهيل ادماجهم في المجتمع.

وشددوا على ضرورة ايجاد مؤسسة وطنية للرعاية اللاحقة ذات استقلال مالي واداري لتنسيق جهود الرعاية اللاحقة، وتشجيع المؤسسات الاهلية التطوعية والقطاع الخاص على تأسيس مراكز لاستقبال النزلاء المفرج عنهم وادماجهم ببرامج للتعافي النفسي والاجتماعي من خلال مختصين يتم تدريبهم بشكل خاص لهذه الغاية.

وتمن المشاركون في المؤتمر الجهود المبذولة من اجل مواكبة مختلف التشريعات للتطورات والمستجدات التي مسّت ضمانات الالتزام بحماية وترقية حقوق الانسان وتشجيع العقوبات البديلة والمجتمعية للحد من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل.

واوصى المؤتمر بتشجيع الجهات الممولة والمانحة على تخصيص دعم مالي من ضمن البرامج التي تمولها لبرامج الرعاية المصاحبة واللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح، وتشكيل لجنة من القطاعات المشاركة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر.

وخلص المشاركون الى ضرورة تفعيل التشريعات النازمة لعملية الرعاية اللاحقة ومراجعة التشريعات الجزائية بصورة تساعد على الحد من العودة الى الجريمة، مؤكداً على المسؤولية الاجتماعية للمجتمع الخاص والاهلي التطوعي لدعم برامج اعادة الاندماج للمفرج عنهم من مراكز الإصلاح والتأهيل.

—(بترا)

.7

جهاينة نيوز

وعند جهاينة الخبر اليقين

جهاينة نيوز -

انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البتراء، أعمال "مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

واكدت وزيرة دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع.

وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة".

وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث ان توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لغيرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البتراء إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، وللتنوع الأكاديمي والثراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

إلى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

وبينت أنه وفقاً لدراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 بالمئة.

ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجون.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لارتكاب الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

ويناقد المؤتمر عدداً من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.

8.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

تاريخ وقت النشر: 2:04 م - 13-12-2021 - القسم: محليات



هلا أخبار - انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البتراء، أعمال "مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وأكدت وزير دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع.

وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة".

وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث أن توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البتراء إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، ولتنوع الأكاديمي والثراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشدداً على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

الى ذلك، قالت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

وبينت أنه وفقاً لدراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 بالمئة.

ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجن. بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن. ويناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.

9.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

العميد القضاة: نرحب بأفكار البرامج لتنفيذها داخل مراكز الإصلاح

تاريخ وقت النشر: 10:50 م - 12-12-2021 - القسم: محليات



هلا أخبار - يشكل النزول بعد الإفراج عنه من مراكز الإصلاح والتأهيل قبلة موقوتة لاحتمالية عودته لارتكاب الجرائم ما لم تتدارك المؤسسات الرسمية والمجتمعية والخاصة الأمر، وتقدم له التأهيل والرعاية اللاحقة لإعادة إدماجه في المجتمع بعيدا عن وصمة الجريمة.

هذا ما أكدته مشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في رحاب جامعة البترا اليوم بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وشدد مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد عمار القضاة على أن مهمة رعاية النزلاء وإعادة تأهيلهم والسعي لعدم عودتهم لارتكاب الجرائم بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل هي مسؤولية المجتمع بمختلف مؤسساته الحكومية والخاصة ولا تحمّلها جهة بمفردها، مؤكدا أن مراكز الإصلاح تقدم برامج تأهيلية نفذتها خلال السنوات الأخيرة لمنع عودة النزلاء لارتكاب الجرائم.

وقال إن مراكز الإصلاح ترحب بأية فكرة أو مقترح لتنفيذها داخلها، إضافة لجملة من البرامج التي تنفذ في المراكز من برامج الدعم النفسي ومحاضرات متنوعة وبرامج رياضية وتأهيل مهني ونشاطات فنية وموسيقية.

وعرض حجم العمل والجهد الذي تبذله مراكز الإصلاح لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من الزوار يأتون يوميا للمراكز، إضافة إلى أعداد أخرى يتم إصالحها يوميا للحاكم منوها أن هناك استراتيجية وطنية لرعاية النزلاء والرعاية اللاحقة لهم والتي هي مسؤولية الجميع كون القانون نص على تشكيل لجنة عليا من مختلف الجهات الرسمية والخاصة لتنفيذ الرعاية اللاحقة ومنع العودة إلى الجريمة.

وأكدت القاضية إيمان القطارنة من المجلس القضائي أن دراسة أجرتها وزارة العدل على 700 نزيل أكدت أن السوابق الجرمية للنزلاء هي بسبب عدم حصولهم على فرصة عمل والنظرة المجتمعية السلبية تجاه النزلاء بعد خروجه من مراكز الإصلاح والتي تشكل عقبة في عدم إدماجه بالمجتمع بعد الإفراج عنه.

وأضافت أنه يتوجب على المجتمع والدولة إيجاد هيئات ترعى النزلاء وإعادة تأهيلهم قبل الإفراج عنه والإعداد الجيد لذلك لتحقيق الأمن المجتمعي والوطني من خلال تنفيذ برامج اجتماعية ونفسية وأصلاحية وتأهيلية وتعليمية ومهنية شاملة لرعاية حقوق النزلاء القانونية والإنسانية وصولا إلى إصلاحه ليعود مواطنا صالحا.

وبينت أن التشريعات النازمة لحياة النزلاء داخل مراكز الإصلاح وخارجها تتمثل بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل تضمن تقديم برامج تأهيلية للنزلاء بهدف حمايتهم ورعايتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وتوفير لهم عملا شريفا إلى جانب الحصول على حرفة للنزلاء تساعد في استئصال عوامل الاجرام وتعزيز الاتجاهات الاجتماعية والأخلاقية الصحيحة لديهم.

وبين محمد شبانه من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي أن الدراسة التي أجرتها وزارة العدل في 2019 وبحثت في العودة لارتكاب الجريمة من قبل نزلاء مراكز الإصلاح واستراتيجية مواجهتها في المجتمع الأردني وضعت سياسات قابلة للتطبيق للحد من الجريمة والعود الجرمي وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

وأضاف أن الدراسة كشفت أن نحو 50 بالمئة من نزلاء المراكز أكدوا أن عدم وجود فرصة عمل سبب في عودتهم للجريمة، فيما أرجع 46 بالمئة عودتهم للجريمة لعدم تقبل المجتمع لهم، منوها أن تأمين فرص عمل للنزلاء المفرج عنهم وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة لهم والتنسيق مع مختلف الجهات المتخصصة تعلب دورا مهما في عدم عودتهم إلى الجريمة.

وقال أستاذ القانون في جامعة البترا الدكتور علي الدباس في حديث لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن تنظيم المؤتمر جاء للإسهام في معالجة مسألة تمس المجتمع وهي احتمالية عودة النزلاء لارتكاب الجريمة التي تشكل في حال تفاقمها مساسا بالسلم المجتمعي، لافتة إلى أنه لم تتوافر لنزلاء مراكز الإصلاح برامج حقيقية ورعاية لاحقة.

وأشار إلى الجرائم التي هزت المجتمع الأردني في الزرقاء وأربد ارتكبتها نزلاء لمراكز الإصلاح بعد خروجهم منها، منوها أن المؤتمر يخرج بتوصيات ستساعد على إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى عملية الرعاية اللاحقة للنزلاء بصورة مؤسسية وفاعلة.

10.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

توصية بإنشاء مؤسسة للرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح

مجلات نشر: 23:30 13-12-2021 آخر تحديث: 23:31 13-12-2021



مراكز الإصلاح - ارشيفية

أوصى المشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الانسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الذي انعقد الاثنين في جامعة البترا بضرورة الخروج باستراتيجية متكاملة تشارك فيها القطاعات الرسمية والاهلية التطوعية والقطاع الخاص للرعاية اللاحقة لتسهيل اندماجهم في المجتمع.



اقرأ أيضاً : مدير الأمن العام يسلم هدايا ملكية لكوكبة من مرتبات الأمن العام

وشددوا على ضرورة ايجاد مؤسسة وطنية للرعاية اللاحقة ذات استقلال مالي واداري لتنسيق جهود الرعاية اللاحقة، وتشجيع المؤسسات الاهلية التطوعية والقطاع الخاص على تأسيس مراكز لاستقبال النزلاء المفرج عنهم وادماجهم ببرامج للتعافي النفسي والاجتماعي من خلال مختصين يتم تدريبهم بشكل خاص لهذه الغاية.

وتمن المشاركون في المؤتمر الجهود المبذولة من أجل مواكبة مختلف التشريعات للتطورات والمستجدات التي مسّت ضمانات الالتزام بحماية وترقية حقوق الإنسان وتشجيع العقوبات البديلة والمجتمعية للحد من الاحتفاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل.

واوصى المؤتمر بتشجيع الجهات المعولة والمانحة على تخصيص دعم مالي من ضمن البرامج التي تمولها لبرامج الرعاية المصاحبة واللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح، وتشكيل لجنة من القطاعات المشاركة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر.

وخلص المشاركون الى ضرورة تفعيل التشريعات النازمة لعملية الرعاية اللاحقة ومراجعة التشريعات الجزائية بصورة تساعد على الحد من العودة الى الجريمة، مؤكداً على المسؤولية الاجتماعية للمجتمع الخاص والأهلي التطوعي لدعم برامج اعادة الاندماج للمفرج عنهم من مراكز الإصلاح والتأهيل.

11.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

وزير الداخلية: تنفيذ أوامر الدفع وإجراءات بحق المخالفين

ترأس اجتماعاً للمجلس الأمني والحكام الإداريين

عمان - ترأس وزير الداخلية مازن القرية، في مبنى محكمة الإحصاء، أمس الاثنين، اجتماعاً للمجلس الأمني ونافس الإداريين التابعين للمحافظة، التي اتخذتها محافظة العاصمة والأجهزة الأمنية، استعداداً لاحتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة، وذلك ضمن التدابير والإجراءات الوقائية والأمنية المتبعة في ظل أوامر الدفع، إضافة إلى عرض مشروع التطوير الإداري الذي شرعت به المحافظة للوقوف بمستوى الخدمات التي تقدمها على الصعيد التنموي والأمني والإدارية.

وقال وزير الداخلية في بداية الاجتماع إن «الوزارة ماضية قدماً في عملية التطوير الإداري والتي انتهت في مختلف مجالات عملها الأمني والتنموي والإداري والتقني»، لافتاً إلى أن الوزارة أنهت أخيراً عملية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها والبالغ عددها 51 خدمة، وستستمر في مواكبة كل ما هو متطور وحديث لخدمة الوطن والمواطن وتيسير السبل التي تكفل اختصار الوقت والجهد على مراجعيها.



محافظ العاصمة: 50 فريقاً لمتابعة التدابير الوقائية لاحتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة

«وثيقة الجبلوة» ترجع 118 أسرة لمنازلهم وتوقع إعادة 514 فرداً قريباً

وأضاف الوزير القرية، أن الحكومة تعمل جاهدة في جميع برامجها وسياساتها على ترجمة توجهات جلالة الملك عبدالله الثاني، المتعلقة بالدور التنموي ومعالجة التحديات التي يواجهها المواطنون، في شتى المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال وضع البرامج والخطط والمبادرات اللازمة لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم، وشدد على ضرورة الالتزام بتنفيذ أوامر الدفع والوقاية والإجراءات اللازمة بحق المخالفين، وذلك للحد من مستوى انتشار العدوى الإصابة بفيروس كورونا خدمة لاعتبارات الصحة والسلامة العامة، مشيراً إلى أن أجهزة الدولة وبموجبها ومتابعة حثيئة من سمو ولي العهد ورئيس الوزراء، تعمل على مدار الساعة للحد من تداعيات الجائحة على مختلف القطاعات من خلال رفع مستوى الوعي بأهمية اتباع الإجراءات الاحترازية والوقائية وشروط ومتطلبات

السلامة العامة وزيادة الإقبال على تلقي التطعيم باعتباره السبيل الرئيس لتجاوز آثار الجائحة.

وقال محافظ العاصمة ياسر العدوان إن المحافظة والأجهزة الأمنية، تبذل جهوداً مستمرة وعلى مدار الساعة لتعزيز وتطبيق وثيقة الجبلوة العشائرية، والتي لغت ترحاب واستحساناً من رحم العشائر الأردنية ذاتها، مشيراً إلى أن مجلس القضايا العشائرية العالقة في محافظة العاصمة يبلغ (130) قضية، تم خلال الفترة الماضية إرجاع (118) أسرة إلى منازلهم وبعدد إجمالي بلغ (699) فرداً.

وتوقع العدوان وخلال الفترة القريبة القادمة أن يتم إعادة (514) فرداً، مشيراً إلى أن عدد القضايا العشائرية الجديدة التي تم تطبيق بنود الوثيقة بعد اعتمادها (6) قضايا.

وفي إطار آخر، قال العدوان إنه «وفي إطار استعدادات وخطط المحافظة لمتابعة التدابير الوقائية المتعلقة بالحد من انتشار فيروس كورونا، وخاصة ونحن مغفلون على احتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة، فقد تم إعداد خطة عمل تشمل تغطية جميع المنشآت والفعاليات الاحتفالية من خلال فرق التفتيش العامة لدينا المشتملة في الضابطة العدلية في محافظة العاصمة والدوائر والمؤسسات الرقابية، والمتكوبين من برنامج حافر من خلال (50) فريق عمل خصص لهذه الغاية».

بدورهم، قدم الحكام الإداريون خلال الاجتماع، شرحاً عن واقع العمل اليومي في مناطق اختصاصهم وأبرز المهام والواجبات التي يتقنونها. (بترا)

تحذير من خطر تشكل السيول حالة عدم استقرار جوي مصحوبة بالأمطار اليوم



@AddustourNews

عمان

تتأثر المملكة مع ساعات مساء اليوم بحالة من عدم الاستقرار الجوي بحيث تتحول الاجواء الى باردة وغائمة جزئيا الى غائمة وتهطل زخات من المطر في شمال المملكة تمتد تدريجيا مع ساعات الليل الاولى الى المناطق الوسطى وجنوب غرب المملكة، ويحتمل أن تكون الهطولات غزيرة أحيانا ولفترة قصيرة في شمال المملكة واجزاء من المناطق الوسطى الغربية قد يصحبها الرعد احيانا.

وحذرت إدارة الأرصاد الجوية من خطر احتمال تشكل السيول في ساعات الليل في الأودية والمناطق المنخفضة في أجزاء من شمال المملكة واجزاء من المناطق الوسطى الغربية، ومن خطر الانزلاق على الطرقات في المناطق التي تشهد هطول أمطار، ومن احتمال تدني مدى الرؤية الأفقية بسبب الغبار في مناطق البادية.

ويطرأ غدا الأربعاء انخفاض ملموس على درجات الحرارة لتصل العظمى إلى 14 درجة، وتكون الأجواء غائمة جزئيا بوجه عام، وباردة في أغلب مناطق المملكة، وتبقى الفرصة في ساعات الصباح لهطول زخات خفيفة ومتفرقة من المطر.

13.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

«التعليم النيابية»: ضرورة حل قضية المعلمين المحالين للاستيداع والتقاعد عويس: قبول 45 ألف طلب للمنح والقروض الجامعية والنتائج منتصف الشهر الحالي



عمان - أكد رئيس لجنة التعليم والشباب النيابية الدكتور طالب الصرايرة، ضرورة أن يكون هناك حل لقضية المعلمين المحالين إلى الاستيداع، فضلا عن المعلمين الذين أحيلوا إلى التقاعد ولم يستكملوا مدة الحصول على راتب الضمان الاجتماعي. وأضاف خلال اجتماع خصصته اللجنة أمس الاثنين، لبحث أمور مهمة للمعلمين الذين تم الاستغناء عن خدماتهم لبلوغهم سن التقاعد ولم يستكملوا مدة الحصول على راتب الضمان الاجتماعي، داعيا إلى اتخاذ قرار بهاتين القضيتين في أسرع وقت.

وحضر الاجتماع، وزير التربية والتعليم والتعليم العالي وجيه عويس، ومدير وحدة تنسيق القبول الموحد الناطق باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهند الخطيب، ورئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر.

الخصاوة لتوفير دعم مادي لزيادة أعداد المستفيدين من المنح والقروض. من ناحيته، أوضح الناصر أنه عند تعيين الـ 1200 معلم ومعلمة تم إبلاغهم بأنهم لن يحصلوا على رواتب تقاعدية نظرا لأن عمرهم تجاوز السن القانوني ولم يخضعوا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بعدد سنوات الاشتراك. ولفت إلى أنه حتى في حال التمديد لهم لمدة 5 سنوات فأنهم لن يستطيعوا الحصول على راتب تقاعدي نظرا لعدم إكمالهم عدد الاشتراكات المقررة وفق القانون. على صعيد منفصل، طالب الصرايرة بحل جميع الملاحظات الواردة من عدد من مبرسي الأكاديمية الملكية للمكوفين، بينما وعد عويس بالنظر فيها. «بقرأ».

يستكملوا مدة الحصول على راتب الضمان الاجتماعي، مشيرا إلى أنه سيتم بيان الرأي القانوني حول صرف رواتب المعلمين المحالين إلى الاستيداع بأثر رجعي. وحول موضوع المنح والقروض الجامعية، بين عويس أنه تقدم 78 ألف طالب وطالبة بطلبات للحصول على قرض أو منحة، استوفى 71 ألفا منهم الشروط، مضيفا أنه سيتم قبول 45 ألف طلب فقط. وأشار إلى أن الطلبات تعبأ إلكترونيا دون أي تدخل بشري ضمن نقاط واضحة ومعلنة للجميع، من المتوقع أن تعلن النتائج الأولية منتصف الشهر الحالي، فيما سيتم منح شهرا للاعتراض على النتائج للطلبة الذين لم يحصلوا على منحة أو قرض، مبينا أنه خاطب رئيس الوزراء الدكتور بشر

ودعا الصرايرة إلى توسيع مظلة المستفيدين من المنح والقروض التي تقدمها وزارة التعليم العالي للطلبة الجامعيين خاصة في ظل ظروف جائحة كورونا التي انعكست سلبا على الوضع الاقتصادي للطلبة ولذويهم مطالبا بضرورة إعادة النظر برواتب المعلمين التقاعدية الذين تم إحالتهم إلى التقاعد قبل وبعد العام 2010. بدورهم، دعا النواب: زهير السعديين ومحمد الشطناوي وبنال فريحات وفايزة عضيبيات ومحمد أبو صعييليك وخالد الشلول وعطا ابداح وآمال الشقران، إلى ضرورة إنصاف المعلمين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد والاستيداع. من جهته، قال عويس إن الوزارة شكلت لجنة أخيرا لدراسة ملفات المعلمين الذين تم إحالتهم إلى التقاعد ولم

14.

13 مليون طالب يدرسون بمؤسسات التعليم العالي العربية

الثاني والعشرين الذي عقد في القاهرة بالتعاون، بحضور نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الدكتور محمد ايمن عاشور، ومشاركة ممثلي جامعات من الاردن ومصر واليمن والامارات وفلسطين وعمان والعراق، ان الابداع والابتكار وتنمية المواهب الطلابية أصبح ضرورة استراتيجية للمنافسة وتوفير فرص العمل للخريجين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بدوره، أوضح مدير المجلس العربي للتدريب والابداع الطلابي الدكتور فواز الزغول ان عدد الابحاث التي تم تقديمها للملتقى بلغت 50 بحثاً، تم قبول 14 بحثاً من 7 دول عربية، وسيتم الاعلان عن الابحاث الفائزة بعد استكمال اجراءات التحكيم التي تقوم بها اللجان المتخصصة. (بترا)

عمان - قدر أمين عام اتحاد الجامعات العربية الدكتور عمرو عزت سلامة عدد الطلبة العرب على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي العربية بنحو 13 مليون طالب. وبحسب بيان للاتحاد امس الاثنين، دعا سلامة الجامعات العربية الى الاستفادة من المجلس العربي للتدريب والابداع الطلابي التابع لاتحاد الجامعات العربية ومقره الجامعة الاردنية وأكاديمية الشروق في مصر، وحث ملايين الطلبة على المشاركة في أنشطته وفعالياته، مبيناً ان اتحاد الجامعات من خلال المؤسسات الأكاديمية التابعة له يحرص على توفير اسباب التطوير والابداع لطلبة الجامعات العربية. وأكد سلامة خلال رعايته الملتقى الطلابي الابداعي

15.

نقل مصابين بمركز جرش للرعاية إلى المستشفيات 42 وفاة و5256 إصابة بكورونا ونسبة الإيجابية 9.38 %

عمان، جرش - كوثر صوالحة وهداية حافظ

@AddustourNews

نقلهم الى المستشفيات الميدانية في عمان واربد. وسجلت في المملكة 42 وفاة و 5256 إصابة جديدة بكورونا ؛ ليرتفع إجمالي عدد الإصابات منذ بدء الجائحة إلى 1015289 والوفيات الى 12024 وفق الموجز الإعلامي اليومي الصادر عن وزارة الصحة . وأجري امس 56041 فحصا مخبريا، وكانت نسبة الفحوص الإيجابية 9.38%، ووصل العدد الإجمالي لفحوص الكشف عن الفيروس إلى 12789140 فحصا. وبلغ عدد حالات الشفاء الجديدة 4977 حالة؛ ليصل مجموع حالات الشفاء المتوقعة إلى 936942، فيما بلغ عدد الإصابات النشطة 66323. وسُجلت 214 حالة إدخال جديدة إلى المستشفيات، فيما خرج منها 150 شخصا، ويرقد في المستشفيات من الحالات المؤكد إصابتها 1314 إصابة. وبلغت نسبة إشغال أسرة العزل في إقليم الشمال 32 %، وأسرة العناية الحثيثة 53 %، وأجهزة التنفس الاصطناعي 31 %. إما نسبة إشغال أسرة العزل في إقليم الوسط فبلغت 33 %، وأسرة العناية الحثيثة 44 %، وأجهزة التنفس الاصطناعي 23 %. وفي إقليم الجنوب، بلغت نسبة إشغال أسرة العزل 10 %، وأسرة العناية الحثيثة 11 %، وأجهزة التنفس الاصطناعي 12 %. ووصل عدد متلقي الجرعة الأولى من لقاح كورونا إلى 4238033، فيما وصل عدد متلقي الجرعتين إلى 3827068.

أكد وزير التنمية الاجتماعية أيمن المفلح، ان حالة المنتفعين في مركز جرش للرعاية والتأهيل الذين سجلت اصابتهم بفيروس كورونا جيدة. وقالت الوزارة في بيان صحفي، أمس الاثنين، ان المفلح تواجد في مركز جرش للرعاية والتأهيل للإشراف على نقل المصابين إلى المستشفيات. وبينت ان الاستشارات الطبية طلبت نقل المصابين إلى المستشفيات احترازياً بسبب مناعتهم المنخفضة، وخوفاً من حدوث اي مضاعفات. وكان أمين عام وزارة الصحة لشؤون الاوبئة الدكتور رائد الشبول أوعز إلى المعنيين في الوزارة بنقل 28 مصابا في مركز جرش لرعاية والتأهيل بفيروس كورونا، الى المستشفيات الميدانية لتلقيهم العلاج اللازم حسب بيان لوزارة الصحة. ووجه الدكتور الشبول الى نقل 18 مصابا الى مستشفى الجاردنز و 10 الى مستشفى اربد الميداني لتلقيهم العلاج بعد التأكد من إصابتهم بفيروس كورونا اذ انهم يحتاجون الرعاية الصحية اللازمة. وتابع الدكتور الشبول بالاتصال مع مدير مديرية الشؤون الصحية في محافظة جرش الدكتور محمد الطحان فور تلقيه معلومات عن إصابات لنزلاء في مركز جرش لرعاية والتأهيل، حيث باشرت فرق الفحص والكشف الطبي باجراء الفحوصات اللازمة مما استدعى

16.

«التمريضي» يهنئ الباحثين الأردنيين المصنفين بقائمة العلماء الأكثر تأثيراً

مختلفة، وبناء عليه يتم اختيار أفضل العلماء الذين ينتمون إلى 149 دولة و22 مجالاً علمياً و176 حقلاً فرعياً.

يذكر أن القائمة ضمت حوالي 180 ألف باحث، من أصل 8 ملايين باحث نشط حول العالم، وتضم القائمة عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في كليات التمريض في الجامعات الأردنية، الذين تم تصنيفهم ضمن قائمة ستانفورد للعلماء الأكثر تأثيراً في العالم، مما يؤكد التميز والكفاءة التي تتمتع بها الكوادر الأكاديمية التمريضية والمستوى الرفيع والمتقدم لأساتذة التمريض بالأردن، والذين أصبحوا في قائمة العلماء الأكثر تأثيراً في العالم. وثنى المجلس التمريضي الكفاءات التمريضية الأردنية، والتي تعد رصيذاً للوطن وتساهم في تنمية وتعزيز الخدمات الصحية وتطورها ولها حضورها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. (بترا)

عمان - هنأ المجلس التمريض الأردني أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في مختلف كليات التمريض بالجامعات الأردنية، الذين تم تصنيفهم ضمن قائمة «ستانفورد» للعلماء الأكثر تأثيراً في العالم.

وقال أمين عام المجلس التمريضي الأردني، الدكتور هاني النوافلة، في بيان صحفي أمس الاثنين، إن التصنيف يأتي اعتماداً على معلومات موحدة وموثقة ضمن قاعدة البيانات سكوبس، والتي تضم ملخصات ومراجع من مقالات منشورة في المجالات الأكاديمية المحكمة، ومن كتب ومنشورات متعددة، حيث يعتمد تقييم العلماء في هذه القائمة على الاستشهادات العلمية للباحثين، ومؤشر هيرش لقياس الإنتاجية العلمية للباحثين، ومؤشر هيرش المعدل للتأليف المشترك، ومعدل الاقتباسات من أبحاث منشورة في مواقع تأليف

17.

بحث التعاون الأكاديمي بين اليرموك والسفارة الأمريكية

أريد - حازم الصياحين

Addustour Newspaper

التقى رئيس جامعة اليرموك الدكتور إسلام مساد وفداً من السفارة الأمريكية في عمان ضم كل من نائب الملحق الثقافي بينجامين رودي، ومستشار التعاون الأكاديمي إيريني بيترو، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي بين اليرموك ومختلف الجامعات الأمريكية. وأكد مساد أن اليرموك ونظراً لبيتها التعليمية المتنوعة التي تشمل التخصصات الطبية والعلمية والأدبية والإنسانية تسعى على الدوام لتوطيد تعاونها الأكاديمي والبحثي مع مختلف الجامعات الدولية المرموقة، لافتاً إلى أهمية تعزيز علاقات التعاون مع الجامعات الأمريكية من خلال زيادة برامج التبادل الطلابي التي توفر فرصة للطلبة لقضاء فصل دراسي في إحدى الجامعات الأمريكية مما ينعكس إيجاباً على مستواهم العلمي والثقافي، بالإضافة إلى إمكانية إعداد

برامج لتعليم اللغة الإنجليزية مخصصة لطلبة اليرموك مما يساهم في مهاراتهم في اللغة ويمكنهم من اجتياز امتحانات اللغة الإنجليزية التي تكون شرطاً لاستكمال دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية. وقال إن عضوية اليرموك في شبكة التعاون الجامعي الأمريكي الأردني (UCN) المدعومة من السفارة الأمريكية في عمان، يتيح لها فرصاً عديدة للتعاون مع الجامعات الأمريكية في مختلف المجالات، مؤكداً استعداد اليرموك لاستقبال طلبة الجامعات الأمريكية الراغبين بتعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها في مركز اللغات بالجامعة. بدوره أشار أعضاء الوفد بالمستوى المتميز لخريجي جامعة اليرموك من مختلف التخصصات الأمر الذي جعل منها وجهة للتعاون الأكاديمي والبحثي من مختلف الجامعات الدولية، مؤكداً سعي السفارة إلى مد جسور التعاون بين

الجامعات الأمريكية المختلفة وجامعة اليرموك من خلال برامج التبادل الطلابي وأعضاء الهيئة التدريسية، وتوفير عدد من المنح لطلبة اليرموك لاستكمال دراساتهم لمختلف الدرجات العلمية. وأشار أعضاء الوفد إلى أنه سيتم عقد جلسات توعوية لطلبة اليرموك لتوضيح آلية التقدم لاستكمال دراساتهم في الجامعات الأمريكية لمختلف الدرجات العلمية، وشروط القبول، وأنواع المنح المتوفرة وكيفية التقدم لها كذلك. وحضر اللقاء نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور موفق العموش، وعميد البحث العلمي والدراسات العليا الدكتور أيمن حمودة، وعميد كلية الحجازي للهندسة التكنولوجية مدير دائرة العلاقات الخارجية والمشاريح الدولية الدكتور موفق العتوم، وعميد شؤون الطلبة الدكتور محمد ذيابات، ومدير العلاقات العامة مخلص العيني.

18.

«جدارا» تبحث التعاون الأكاديمي مع الجامعات المكسيكية

AddustourNewspaper



الرمثا - محمد ابو طبنجة

زار السفير المكسيكي في عمان روبرتو رودريغيز-هيرنانديز والوفد المرافق له، جامعة جدارا وذلك لبحث أوجه التعاون المشترك بين الجامعة والسفارة المكسيكية، وبعض المؤسسات والجامعات والمعاهد الأكاديمية في المكسيك.

وكان في استقبال السفير رئيس جامعة جدارا الأستاذ الدكتور محمد طالب عبيدات، ورئيس هيئة المديرين الدكتور شكري المراشدة ورحب عبيدات بالوفد الضيف، وعرض خطط وإستراتيجية الجامعة وخطة نهوضها ومؤشرات أداءها وتصنيفاتها العالمية؛ مؤكداً إلى تطلع جامعة جدارا لمد جسور التعاون العلمي والثقافي مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم ومنها دولة المكسيك بغية التشبيك معها للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في هذا المجال، مشدداً إلى سعي الجامعة للعمل على وضع خطة عمل مشتركة من أجل تشجيع دراسة اللغة الاسبانية في الجامعة واللغة العربية في المكسيك، بالإضافة إلى التعاون من أجل تحقيق الاستفادة في الفترة المقبلة من تبادل الخبرات وأعضاء الهيئة التدريسية لقضاء اجازات التفرغ العلمي، وتبادل الطلبة بين الجانبين، وذلك للترويج للغة العربية في دول أميركا اللاتينية وكذلك تعلم الطلبة الأردنيين للغة الإسبانية والحصول على منح في هذا الصدد؛ واستثمار التعليم عن بُعد وادماج التعليم الإلكتروني كفرصة لهذه الغاية.

من جانبه اشار السفير المكسيكي الى أن العديد من الجامعات المكسيكية قد أبدت اهتماماً كبيراً في التعاون الجاد مع عدد من الجامعات الأردنية ومن ضمنها جامعة جدارا وذلك بعد المحاضرة القيمة التي ألقاها مدرس اللغة الاسبانية في جامعة جدارا الدكتور علي الشبول والذي كان حلقة الوصل بين الجامعة والسفارة المكسيكية للترتيب لعقد هذا اللقاء، مشيراً إلى إمكانية تأطير التعاون بين السفارة المكسيكية وجامعة جدارا في انشاء برامج تعليمية وتدريبية مشتركة بين الجامعات في المكسيك وجامعة جدارا.

وحضر اللقاء نائباً رئيس الجامعة وعدد من المسؤولين من الجامعة والسفارة.

وفي نهاية اللقاء كرم رئيس الجامعة سعادة السفير المكسيكي بدرع الجامعة، بعدها جال السفير والوفد الضيف ورئيس الجامعة في مختلف كليات الجامعة ومرافقها وأبدى إعجابه بما شاهده من مرافق وقاعات تدريس ومختبرات ومدرجات وصالات رياضية وغيرها.

19.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled
Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 21 of 24

تاريخ الإصدار / التحديث: 2019-12-03

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevD

«اليرموك» تهدي 6 آلاف كتاب لـ«12» مدرسة ومؤسسة وطنية

AddustourNewspaper



إربد - بكر عبيدات

أهدت مكتبة الحسين بن طلال في جامعة اليرموك، نحو 6 آلاف كتاب لـ12 مدرسة ومؤسسة من الكتب الفائضة عن حاجتها.

وقال مدير المكتبة، الدكتور عمر الغول، إن هذه الإهداءات شملت، مدارس كفر الماء الثانوية الشاملة للبنات، ومدرسة لبابة بنت الحارث الأساسية المختلطة، ومدرسة دوقرا الأساسية المختلطة، ومدرسة المفرق الثانوية الصناعية الشاملة للبنين، ومدرسة الناصر الأساسية للبنات في لواء الكورة، ومدرسة حي الصالح الأساسية للبنات في مديرية تربية قسبة إربد، ومدرسة السمط الأساسية للبنين، ومدرسة حريما الثانوية الشاملة للبنات.

كما شملت الإهداءات منتدى «مغناة إربد الثقافي»، وجمعية «شمس الجبل للموروث الثقافي» بعمان، ومركز إصلاح وتأهيل قفقفا، ونادي الجليل بمخيم إربد.

وأضاف أن هذه الإهداءات تهدف إلى تعزيز مكتبات المدارس والمؤسسات المختلفة بالكتب، وذلك لتشجيع المنتسبين إليها على القراءة، ورفع مستواهم المعرفي، وهذه الكتب المهداة منتقاة بحيث تتناسب مع المستوى التعليمي والثقافي للقراء في الجهات المستلمة للإهداءات.

وأكد الغول أن برنامج مكتبة الحسين بن طلال لإهداء الكتب طويل الأمد، وأن هناك دفعات أخرى من الإهداءات خلال الأشهر المقبلة.

20.

تفعيل منصات الوزارة وتهيئة الكوادر التربوية كنانة : تعويض المحتوى التعليمي «عن بعد» ودوام الفصل الثاني وجاهياً

عمان - سرى الضمور

أكد مدير مديرية الامتحانات في وزارة التربية والتعليم محمد كنانة ان الوزارة عازمة على تعويض طلبة المدارس لمدة اربعة ايام من شهر شباط المقبل في بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢١ والتي حددت بيوم السبت من كل اسبوع لتقديم المحتوى التعليمي الدراسي المنقول للفصل الدراسي الاول على نظام التعلم عن بعد. وشدد على ان الوزارة عازمة على بدء الفصل الدراسي الثاني وجاهياً بالكامل عدا ايام التعويض عن المباحث الدراسي الاربعة في شهر شباط المقبل عبر نظام التعلم عن بعد فقط. وقال كنانة في تصريح الى الرأي جاءت هذه الخطوة في سبيل تقديم المحتوى الدراسي واكمال مدة التقويم المدرسي والمحدد وفق نظام وزارة التربية والتعليم ١٩٥ يوم دراسي فعلي. وأضاف كنانة أن جميع منصات الوزارة تم تفعيلها بشكل يتناسب واحتياجات الطلبة، اضافة الى تكثيف جهد الوزارة الى تهيئة الكوادر التعليمية للقيام بواجبتها على أكمل وجه. وانا طت الوزارة وفق كنانة الصلاحيات كاملة لمدراء المدارس بكيفية التعويض المناسبة للطلبة الذين لا يمتلكون الاجهزة الذكية او متطلبات التعليم عن بعد خلال تنفيذ خطة الفاقد التعليمي للمحتوى الدراسي للفصل الاول والذي تم ارجاؤه الى بداية الفصل الثاني. وأشار كنانة الى أن الوزارة عممت بشكل مسبق على الطلبة واولياء امورهم بالاحتفاظ بالكتب المدرسية في سبيل متابعة الدروس التي تم نقلها للفصل الدراسي الثاني. وأوضح كنانة ان الوزارة عازمة على تنفيذ برنامج المحتوى التعليمي ولجميع المباحث الدراسية والصفوف في سبيل الالمام بالمحتوى التعليمي كما هو مدروج بخطة الوزارة. وأشار الى آلية سير الاختبارات الفصلية والتي تسير وفق المخطط لها، حيث تبدأ العطلة المدرسية في ٢٦ كانون الاول الجاري ولغاية صباح الاول من شباط المقبل. ووجه كنانة دعوة لجميع الطلبة باتباع الاجراءات الاحترازية والتي من شأنها أن تحافظ على سلامة الطلبة والكوادر التربوية من الاصابة بفيروس كورونا.

21

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

مطالب باستحداث مركز إسلامي يتبع لجامعة مؤتة

المزار الجنوبي - ليالي أيوب

طالبات فعاليات من لواء المزار الجنوبي جامعة مؤتة، بنقل كلية الشريعة لمقامات الصحابة أو استحداث مركز إسلامي يتبع للجامعة في اللواء.

ولفت الوجيه محمد النوايسة إلى أن جامعة مؤتة والتي تعد احد المرافق والصروح الحضارية التي ارتبط اسمها وتاريخها بلواء المزار وتاريخه، وضعت لنفسها رسالة مجتمعية لتساهم من خلالها بدعم ومساندة المجتمع الكركي ومسيرة تنميته من خلال مرافق استحدثت للجامعة في عدد من ألوية المحافظة منها كلية الزراعة في لواء القصر ومزرعة الجامعة في الاغوار إضافة لكلية التمريض في منطقة المشيرفة في قصبة الكرك ونفذت المئات من البرامج والحملات والمشروعات الريادية التي قامت عليها كلياتها وأقسامها المختلفة والتي حرم لواء المزار منها رغم الاعتبارات التي تعطيه الأهمية والتي يمثلها وقوع الجامعة ضمن حدوده التنظيمية والإدارية وارتباطها بتاريخ المنطقة وامتدادها الحضاري.

ونوه صالح الصرايرة إلى أن أبناء لواء المزار قاموا مرات عدة بمخاطبة الجامعة وإدارتها بضرورة اخذ دورها المجتمعي حيال لواء المزار من خلال نقل كلية الشريعة لمقامات الصحابة الإجلاء للإرتقاء بالخدمات الدينية والدراسات والبحوث الإسلامية وتوجيه البرامج بصورة تقديمية وريادية تتحقق من خلالها التطلعات المنشودة أو استحداث مركز إسلامي فيها رديف للمقامات وكلية الشريعة في دعم وإعداد القيادات الإسلامية والدراسات والأبحاث وعقد الدورات والورش والبرامج التثقيفية والتنويرية في الموضوعات والقضايا ذات الطابع الديني، إلا أن هذه المخاطبات لاتزال قيد الوعود منذ سنوات طويلة.

نائب رئيس جامعة مؤتة للشؤون الإدارية الدكتور علي الضمور أكد أن جامعة مؤتة ومنذ تأسيسها تتبنى رسالة وطنية تترجم من خلالها حضورها ودورها الفاعل في المساهمة ببناء المجتمع ودفع عجلة تقدمه وتنميته الشاملة وفقا للإمكانيات المتاحة لديها، لافتا إلى أنها رسمت بصمتها في العديد من البلدات والمناطق من خلال مشروعاتها وبرامجها المختلفة غير أنها تتطلع لتوسيع مظلة هذه المشروعات ضمن خططها المستقبلية من خلال إستحداث مركز إسلامي يتبع لكلية الشريعة في مقامات الصحابة وتوجيهه نحو تحقيق الغايات التعليمية والتدريبية والبحثية والبرامجية المنشودة منه وأنها ستباشر خلال الفترة القادمة بمخاطبة وزارة الأوقاف لهذه الغاية.

22

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب